

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٥

بربط موازنة مؤسسة مصر للطيران

للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة مؤسسة مصر للطيران للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٤٩١٤٣٦٦.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات وتسعمائة وأربعة عشر مليوناً وثلاثمائة وستة وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٣٥٩.٣٢.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليارات وخمسمائة وتسعون مليوناً وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) ، موزعة كالاتي :

أجور بمبلغ ٣٦٣٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٢٢٦٨٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٣٦٤.٤٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليارات وستمائة وأربعون مليوناً وأربعمائة وستون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٥٠١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره خمسون مليوناً ومائة وأربعون ألف جنيه)

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦
بمبلغ ١٢٧٣٩٠٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وثلاثة وسبعون مليوناً
وتسعمائة وستة آلاف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٢٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١١٩١٤٠٦٠٠٠٠ جنيه ٨٩.

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦
بمبلغ ١٢٧٣٩٠٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وثلاثة وسبعون مليوناً
وتسعمائة وستة آلاف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

لا تسرى على المؤسسة من التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقه
بهذا القانون إلا تلك التي تتعلق بالاستثمارات .

(المادة الثامنة)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة فى الإيرادات وطبقا لاحتياجات التشغيل .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤١٥ هـ

(الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٩٥ م)

حسنى مبارك